

Distr.
GENERAL

S/25990
23 June 1993

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ موجهة
إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالوكالة
في البعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

لي الشرف أن أبعث إليكم برسالة الأخ عمر مصطفى المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي حول ما انتهت إليه لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) من الاعتراض على أن تشتري الوكالة الدولية للطاقة الذرية معدات وتوفر خدمات خبراء لإنشاء مختبر كيميائي في طرابلس، لتحليل أثر مبيدات مكافحة الآفات الزراعية على صحة الإنسان والثروة الحيوانية والنباتية.

وسوف أغدو ممتنا، فيما لو تم تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم عبد العزيز عمر
القائم بالأعمال بالوكالة

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ موجهة من أمين
اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
في الجماهيرية العربية الليبية إلى الأمين العام

منذ صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٧٤٨ (١٩٩٢) والذي يقضي بفرض حظر جزئي على ليبيا اعتباراً من ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ما فتئنا في مراسلاتنا المتعددة إلى سعادتكم وآخرها رسالتي بتاريخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، نلفت الانتباه إلى الأضرار التي تعرض لها الشعب العربي الليبي من جراء هذا القرار.

ومن خلال متابعة قرارات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار المذكور يتضح جلياً أن قراراتها تجاوزت نص وروح قرار المجلس المشار إليه، وآخرها عدم موافقتها على إنشاء مختبر بمركز البحوث الزراعية بطرابلس بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحليل أثر مبيدات مكافحة الآفات الزراعية على صحة الإنسان وكذلك على الثروة الحيوانية والنباتية وهو مشروع تقرر إقامته لأول مرة في الجماهيرية العظمى بعد أن تأكد لديها بالتحليل التي أجريت في بعض المعامل الأوروبية انتهاك الشركات المصنعة لمبيدات مكافحة الآفات الزراعية للمواصفات الدولية المتعارف عليها، وكذلك انتهاك الموردين للمواد الغذائية والأعلاف للمواصفات المحلية والدولية، الأمر الذي عرض ويعرض صحة المواطنين والثروة الحيوانية والنباتية لأضرار فادحة.

إن الجماهيرية العظمى تعبر عن أسفها الشديد لصدور مثل هذا القرار من اللجنة وبإصرار من بعض أعضائها رغم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أخطرت اللجنة المذكورة في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ برغبة الجماهيرية العربية الليبية في إنشاء هذا المختبر والاستفادة من خدمات خبراء الوكالة بتمويل المشروع من قبل الجماهيرية العظمى في شكل أموال ائتمانية، وإن الهدف من المختبر هو تحليل مختلف أنواع مبيدات الآفات الزراعية والتحقق من دقة المعلومات التي يقدمها أصحاب المصانع فيما يتعلق بدرجة تركيز المادة الفعالة "المكون الذي يقتل الآفات ومسببات الأمراض والأعشاب" وملاءمتها للاستعمالات المقصودة، ولقياس درجة تركيز مخلفات المبيدات في الفواكه والخضروات والحبوب الغذائية والأعلاف أو عليها، وقدمت الوكالة شرحاً وافياً للمشروع والمعدات والغرض منها كما قدمت الوكالة مزيداً من الإيضاحات حول استفسارات اللجنة منها.

١ - إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وافقت على ستة مشاريع في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ للمساعدة التقنية لدول أخرى وجميع هذه المشاريع تتطابق مع الطلب الليبي من حيث الغرض والهدف وهو في النهاية حماية صحة الإنسان والثروة الحيوانية والنباتية والبيئية بشكل عام الأمر الذي توليه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة اهتماماً خاصاً.

٢ - إن جميع المعدات التي يتطلبها المشروع هي أدوات تحليلية لا يمكن استخدامها في صنع أسلحة كيميائية، وقد أرفقت الوكالة إيضاحاتها للجنة بالتفاصيل التقنية لهذه المعدات.

٣ - إن المستعملين لهذه المعدات هم كيميائيو مختبرات يعملون في مختبرات الكيمياء التحليلية لمبيدات الآفات بمركز البحوث الزراعية التابع لأمانة الزراعة، وإن خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدموا الإيضاحات الكافية على أسس علمية بيد أن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) لم تعر إيضاحات الوكالة أي اعتبار ولم تناقش بجدية ما تضمنته هذه الإيضاحات ولم تبحث بطريقة موضوعية أهمية هذا المشروع لبلد نام في أشد الحاجة إلى حماية مواطنيه وثروته الحيوانية والنباتية، وهذا يجعلنا نلفت النظر مرة أخرى إلى تأكيد التالي:

١٠ - أن القرار الذي اتخذته اللجنة بسبب تعنت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إجراء انتقائي تعسفي يفتقر إلى أي أساس منطقي أو قانوني ويعد تجاوزا صارخا لنص وروح قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ (١٩٩٢):

٢٠ - أننا نحمل اللجنة المسؤولية عن الآثار العكسية والأضرار المترتبة على عدم الموافقة على المشروع المذكور سواء بالنسبة لصحة المواطنين بالجمهورية أو على الثروة الحيوانية والنباتية، وندعو مجلس الأمن إلى إعادة النظر في قرار اللجنة المذكورة:

٣٠ - أننا نحتفظ بحق الجماهيرية العظمى وشعبها في طرح هذا الموضوع أمام المنظمات الدولية والوكالات الدولية المختصة ذات العلاقة (منظمة الصحة العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، مجلس الغذاء العالمي، الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الإنسانية) واعتبار موقف لجنة مجلس الأمن من رفض تنفيذ مثل هذا المشروع موقفا تمييزيا ضد دولة عضو من حقها الاستفادة من برامج التعاون الفني للوكالات كغيرها من الدول الأعضاء.

إن الجماهيرية العربية الليبية بلد صغير ونام ويؤمن بالتعاون مع كافة الدول المبني على الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة وبالتالي فهي لا تقبل استخدام الضغوط السياسية والعقوبات اللاإنسانية من قبل بعض الدول كأداة لتحقيق أهداف سياسية بعيدة كل البعد عن الأهداف والمقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة وما القرار الذي اتخذته اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) ضد الجماهيرية وشعبها حول الموضوع المشار إليه إلا مثال حي على سياسة المعايير المزدوجة في معاملة الدول الأعضاء.

إن الجماهيرية العربية الليبية تعلق آمالا كبيرة على استمرار التعاون مع المنظمات الدولية وتأمل بذل مساعيكم الحميدة لاستمرار هذا التعاون.

(توقيع) عمر مصطفى المنتصر

أمين اللجنة الشعبية العامة
للاتصال الخارجي والتعاون الدولي
